

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1994/9  
25 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٣٣٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيريا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام بشأن الحالة في ليبيريا (S/1994/168 و Add.1).

"ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في منروفيا والوارد في البلاغ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير (S/1994/187، المرفق)، والذي أكدت فيه الأطراف مجددا التزامها باتفاق كوتونو بوصفه الأساس لتسوية سياسية دائمة للنزاع الليبيري. ويدعو المجلس الأطراف إلى الالتزام الصارم بالجدول الزمني المحدد في ذلك البلاغ: والقاضي بالبدء في عملية نزع السلاح وإنشاء حكومة انتقالية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، وإجراء انتخابات عامة، حرة ونزيهة، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويحث المجلس الأطراف على حسم خلافاتها سريعا فيما يتعلق بتوزيع المناصب الوزارية الأربعة المتبقية.

"ويود المجلس مع ذلك أن يعرب عن قلقه إزاء موجة العنف التي اندلعت مؤخرا في ليبيريا وما ارتبط بها من تعطيل شحنات الإغاثة الإنسانية، وهو ما أسهم في حدوثه ظهور جماعات عسكرية جديدة ومشاكل الانضباط العسكري بين الفصائل القائمة بالفعل. ويأسف المجلس للخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات وتزايد أعداد النازحين منذ ذلك الحين. ويدعو المجلس الأطراف الليبرية إلى الالتزام الصارم باتفاق وقف إطلاق النار وإلى التعاون التام مع جهود الإغاثة الدولية بغية إنهاء العقبات التي تحول من حين لآخر دون تقديم المعونة الإنسانية.

"ويشعر المجلس بقلق بالغ إزاء التأخيرات في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف بموجب اتفاق كوتونو، ولا سيما البدء في نزع السلاح وإقامة الحكومة الوطنية الليبرية المؤقتة.

"ويذكر المجلس الأطراف بأنها هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن التنفيذ الناجح لاتفاق كوتونو. وعلى الأطراف الليبرية أن تضع في اعتبارها أن دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يستمر في ظل عدم حدوث تقدم ملموس نحو التنفيذ التام والعاجل للاتفاق، ولا سيما الجدول الزمني المنقح. فهذه التأخيرات تضر باستمرار اتفاق كوتونو نفسه وقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على الاضطلاع بولايتها.

"ويتطلع المجلس إلى الاجتماع المقترح لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في آذار/مارس وإلى استمرار التقدم على الصعيد الميداني. ويشدد المجلس على أهمية الالتزام بالجدول الزمني وسيستعرض الحالة مرة أخرى في آذار/مارس ١٩٩٤ لتقييم مدى التقدم المحرز.

"ويشدد المجلس على أهمية نزع السلاح من أجل نجاح تنفيذ اتفاق كوتونو ويلاحظ، في هذا السياق، الدور الرئيسي المناطق بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في عملية نزع السلاح بموجب الاتفاق.

"ولذلك، يحيط المجلس علما بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام والتي مفادها أن قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تواجه صعوبات مالية وسوقية كبيرة، ويؤيد المجلس بقوة الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء بمساعدة عملية السلم عن طريق توفير الموارد المالية والسوقية اللازمة للفريق وذلك لتمكينه من الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق كوتونو. ويؤيد المجلس مناشدة الأمين العام جميع الدول الأعضاء التي لم تتبرع بعد بسخاء لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا القيام بذلك. ويتفق المجلس في الرأي مع الأمين العام بأن قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على تنفيذ ولايتها مرهونة بقدرة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا على تنفيذ مسؤولياته.

"ويثني مجلس الأمن على الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية لما تبذلانه من جهود مستمرة من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا. ويلاحظ المجلس مع التقدير أنه تم الآن توسيع قوة فريق المراقبين العسكريين عملا بالقرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، ويثني على جميع البلدان التي أسهمت في تزويد الفريق بالقوات وبالموارد منذ إنشائه في عام ١٩٩٠.

"ويثني المجلس أيضا على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الحرب الأهلية الليبرية. وستؤدي عملية إعادة التوحيد المتوقعة للبلد بحلول ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ وإعادة اللاجئين الليبريين المترتبة على ذلك إلى تعجيل الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية الإضافية، ويناشد المجلس في هذا الصدد الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية بصفة عاجلة زيادة مساعداتها المقدمة إلى ليبيريا.

"ويكرر المجلس مجددا إعرابه عن التقدير للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص من أجل إقرار سلم دائم في ليبيريا".

- - - - -